

قال انت منصف فيصدد في الخطاب معونة الثقة بالمتكلم فانه انما يصدر
 مضمون انت منصف معونة الثقة بالمتكلم فان العظا ما يفيد تصويب
 المعنى والتضديت من حادث معونة القراء كما صرح به اية الحكمة وان
 يطى المسافة بان هكز العنازة تطلق عرفا بمعنى انه منصف والاوضح
 ما في بعض النسخ من ان نضفاك يدل على صدور القول الدال على الانصاف
 وذلك القول يدل على الانصاف فيكون دال عليه بالواسطة فنذكر
 وحاصل الجواب ان الدلالة ليست وصفيية صرفية ولا عقلية
 قطعية بل انما يفهم من شهور الحمد شهور الجليل معونة الوضع وقد كانت
 عقلية او لغوية شرعية بوجه ثلاث الظاهرها الاخر معوانه اذا قيل انه
 محمود فقد فهم الوصف الجليل الذي كان او يكون ويلزم من صحته شهور
 المحمدي للمحمدي واذا فهم الوصف هم الانصاف لانه دعوى الانصاف ثبتت
 ان الحمد لفظ الدال على الانصاف في الجملة فيكون حمدا وما قيل من
 ان الوصف ما يدل على مطلق القول الشامل للصدق والكاذب وذلك
 لا يدل على الانصاف لانه ليس شي لان جنس الكلام اعم المبهمة من حيث هي
 دال على شهور مضمونه في الواقع فاذا سمعنا الخطاب فهم منه الانصاف
 واما التضديت مضمونه فهو من لفظ ابن بل الخ الكاذب ايضا دال بالروح
 على شهور مضمونه والكذب حتما لعقل على ما تقر في محله فالدلالة
 بمعنى التصوير ثابت ويجوز ذلك المقدر ارفند برع ثم انه محتمل ان يكون
 المراد بالخطي ان قولنا الحمد لله منزلة انت منصف بمعناه وحيد
 بل ان يكون الحمد لله محض انما انه لا يجري في الحمد لله الا بالكلية لتمام
 والاعظم المراد ان اعتقادك منصف مستعمل في دعوى الانصاف في التبر
 عليه منتقلا الى دعوى تعلي وهو انه مستعمل معنى انت منصف عرفا
 وعلى التفتد برين في الطرف اذ جلية ثولا محققا ان ما ذكره من ان
 الشخص لا يكذب نفسه انما يجري في حمد او احمد لافهما اذا قيل انت
 محمود او ذلك الجمل لا ينضم دعوى اعتقاد المتكلم وجره اياه حتى يقال

اي شخيتك
 الدواني
 ابر

اذ ناسل ان يكون
 معناه ان
 تنصفه
 بغيب
 لحد
 ٣

ان المراد لا يكذب نفسه فلا يكون الجواب حاسما لانه الشبهة وان اراد
 ان دعوى الحمد اعتقاد الكال بمنزلة دعوى كاله فتاوية ما لم ير من ذلك
 ان يكون الفايل فلادعوى الانصاف وهو لا يدل على الانصاف فتأمل
 جدا واقول **الاظهر** في شهور دعوى الاعتقاد ان الحمد انما يتحقق
 اذا تحقق المحمدي عليه وهو الكال الاختياري لثابت الحمد فاذا قال احمدك
 او انت محمود فانه قال انت منصف بك لاختياري صا ومنشا للوصف
 واذا اكتفي في المحمدي عليه باعتقاد الحامد شهوره فقد تضمن دعوى
 اعتقاد شهور الجليل الاختياري والاختياري كاله في غاية الوضوح
 ولا يحتاج اليه دعوى ان التنظيم فرع اعتقاد الكال لانه قول اعتقاد العا
 شهور كاله الشخص بالاختيار رفع كاله ما فيه عرفا وحقيقة اقله صلوحه
 لان يعتقد فيه جميل اختياري وهذا نوع كاله ومستلزم كاله المقصود
 فيمن لم يكن صالحا لان يعتقد فيه كاله بان تكون الكالات وصلاحيه انصافه
 فضا منفية عنه فثبتا من ذلك فانه دقيق وبالنتا مثل تحقيق وذلك ان
 تقول **وصف المرء بالجميل ونظيره** واعتقاد شهور الجليل له امور محتملة
 عرفا بخلافه ولو في الجملة فاذا ادعي شهور احد هك الامور فضلا عن
 المجمع فقد ادعي شهور جميل غير المحمدي وبالجمله كون المرء محمودا امر متضمن
 بالنسبة الي كونه مذكورا وكونه ممتظا ومعتقدا فيه الكال فان ثبات الحمد
 اثبات كالات ثلاث فيتم الدلالة من غير احتياج الي كثير بدقة فانظر
 ذلك بنظر الانصاف وكما ان يظهر الحق المترو عن الاعتقاد لمراسل سوال
 انما يتوجه في الحمد لله ونحوه ان المرء لا يحاط معنى اللامس واما اذا لوحظ
 اختصاص الجمل والافراد والفرع الكامل او الاكل فدلالتهم على الانصاف
 بالكال لتمام غير حقي لان اختصاص ذلك فرع غاية الكال فان فهم ذلك بل يق
 النظر وقول **بعضهم** احمد لله ونحوه حذري لا لغوي اي وضع
 اثباتا مستندا لا تشايريه كما وضع بعث واشترت لاشا العقدة في ترتيب
 عليه فوايد الحمد اللغوي وان لم يصدق ان تعريف عليه وهذا على وجه

قل

قول غير المحمدي به ان في غير
 هذا الحمد والافراد
 ان هذا هو
 الموجود
 منقلا
 يكون
 غير

Copyrighted by King Sarsary